**الاستاذة: سلاف سالمي**

 **مقياس النظم السياسية المقارنة :**

**المحاضرة الرابعة: مبدأ الفصل بين السلطات**

**1-الفكر السياسي عند مونتيسكيو(1689-1755):**هو شارل لويس دو سوكوندا المعروف بمونتيسكيو هو مفكر فرنسي ذو نزعة واقعية، لم يهتم بالتاريخ والمثاليات اعتمد على الاحوال الاج لتحليله للظواهر. هو من اسرة عريقة من البارونات .مونتيسكيو زار اغلب الدول الاوروبية، كالنمسا والمجر والمانيا خاصة انجليترا التي تأثر بنظامها. عرف بكتابات كثيرة في الفكر السياسي منها "الرسائل الفارسية" هو كتاب في الادب وكتاب "روح القوانين" لكنه ليس كتاب في القانون بل في السياسة اكثر. استغرق منه 20سنة وهو يحمل اهم القضايا التي اهتم بها مونتيسكيو. هو مقسم الى عدة اجزاء يتكلم فيه على أنواع الحكومات والحرية وعلى تأثير المناخ على الحكومات وتكلم ايضا على الروح الجماعية. اذ يعتبر مونتيسكيو من اهم اقطاب الفكر الليبرالي الحر والمؤسس له.

**2-القانون ونظرته له:** يبدأ القانون بالقانون الطبيعي باعتباره هو اول القوانين .والطبيعة هي معياره ويقول" دع الناس يشبعون من الطبيعة ويستخدمون بذكاء ما تقدمه الطبيعة لهم فانهم سوف يرون الحقائق ويجدون الطريق الملائم للتأسيس للنظام الاجتماعي الامثل"

ويقول ان القوانين تستمد عن طريق الوقائع والاحداث. ومن هنا فالقوانين تنبثق عن الحقائق الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية. وعرف القانون "عبارة عن العلاقات الضرورية التي تنبثق عن طبيعة الاشياء" فلقد اعتبر ان لكل شيء قانونه.

أول قانون عرفه الانسان هو قانون السلام والامن لان الانسان عاش في مرحلة كانت العلاقات الاجتماعية غير منظمة وبعدها ظهر قانون السعادة الناتج عن احتكاك واتصال الافراد ببعضهم البعض اي تكوين الاسرة والعيش بسعادة وبعد ذلك ظهر قانون حب الحياة الاج الناتج لاحتكاك الاسر ببعضهم البعض والعيش داخل مجتمع وبعدها تكون قانون الرغبة العاقلة في الحياة في المجتمعات اي مجموع المجتمع .تكونت مجتمعات تتعايش مع بعضها البعض وهذه القوانين كلها طبيعية وبعد ظهور الدولة ظهر القانون الوضعي وله ثلاث انواع:

**1-قانون الامم:** القانون الذي ينظم العلاقات بين الدول.

**2-القانون السياسي:** القانون الذي ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكومين.

**3-القانون المدني:** القانون الذي ينظم العلاقات بين افراد المجتمع الواحد.

وهذه القوانين ليست صالحة لكل الدول بل هي متعلقة بطبيعة المجتمع وعاداته وتقاليده وبيئته خاصة القانون الوضعي فما هو صالح لمجتمع ليس بالضرورة صالح لمجتمع اخر.

ويقول ان للقانون روح تختص بطبيعة المجتمع وهو ليس مطلق.

**3-أنواع الحكومات عند مونتيسكيو:**

هنا ابدع في تقسيمه لأنواع الحكومات وله نظرة متميزة واستعمل معياران لتصنيف الحكومات

**المعيار الاول:** حسب طبيعة النظام.

**المعيار الثاني:** المبدأ المستعمل في كل نظام.

في البداية اعطانا ثلاث انظمة:

**4-طبيعة النظام:**

1. النظام الجمهوري: وهو حسب رايه هو النظام الذي يكون فيه الشعب ككيان واحد والحكم يعود له سواءا بأكمله واجزء منه نوعان:

1-نظام جمهوري ديمقراطي: كل الشعب يحكم بكافة فئاته.

2-نظام جمهوري أرستوقراطي: جزء من الشعب يحكم.

ففي النظام الجمهوري الديمقراطي يقوم بانتخاب من ينوب عنه اذن هنا الشعب هو حاكم ومحكوم في نفس الوقت .فهو يشارك في ادارة شؤون البلاد.

اما في النظام الجمهوري الارستوقراطي هو حكم فئة من الشعب وهي الفئة النبيلة الشريفة الارستقراطية وهذه الفئة تكتسب اللقب عن طريق الولادة والنسب.

**ب-النظام الملكي:** طبيعتها هي الحكومة في يد شخص واحد ولكن يحكم عن طريق القانون والى جانب الملك هناك جماعات متفاوتة ومتناحرة. وهذه الجماعات هي النبلاء ورجال الدين ولكل منها لها امتيازاتها المتمثلة في التقرب من الملك ودورها هو الوسيط بين الشعب والملك والرابط بينهما.

**ج-النظام الاستبدادي:** على راسه شخص واحد يحكم لمصلحته الخاصة بدون قوانين ويهدف للسيطرة على الدولة ولا توجد اي رابطة بين المستبد والشعب وهذا النظام لا يوفر الحماية لأي فرد الا للملك فحسب.

**5-المبدأ:**

المبدأ الذي يحكم به الجمهورية الديمقراطية هو **الفضيلة السياسية:** فالمساواة والعدل حب الوطن.

المبدأ الخاص بالجمهورية الارستقراطية هو **الاعتدال:** اي الموازنة بين مصلحة المحكوم والحاكم بدون قوة.

اما المبدأ الخاص بالنظام الملكي هو **الشرف:** اي شرف الملك وطبقة النبلاء ورجال الدين.

اما مبدأ الحكومة الاستبدادية هو الخوف: اي خوف الجميع سواءا رجال الدين والنبلاء والشعب من الحاكم وكذلك هذا الاخير يخاف من الشعب لأنه قد يثور عليه.

وبفساد مبدأ النظام يفسد النظام ويتحول النظام الى:

**الجمهورية الديمقراطية:** مبدأها الفضيلة السياسية وبفساد هذا المبدأ عند بلوغ المساواة ذروتها يتحول النظام ويفسد ويتغير الى النظام الديماغوجي (الفوضوي) واذا قلت المساواة يتحول الى نظام ارستقراطي.

**الجمهورية الارستقراطية:** بفساد مبدأ الاعتدال تزداد الوة بين الحكام والمحكومين ويتحول الى نظام اوليغارشي.

**النظام الملكي:** عندما يزول مبدأ الشرف يتحول الى نظام استبدادي .

**6-أحسن نظام عند مونتيسكيو:** فهو يقول ان الجمهورية الديمقراطية ليست صالحة دائما لانها قابلة للتحول والفساد كذلك الجمهورية الارستقراطية كذلك قابل للفساد والنظام الملكي هو الاخر ليس هناك ضمانات لبقاءه صالحا واحسن نظام هو المزج بينهم على الطريقة الانجليزية .وهو مثال عن تقدم الانظمة السياسية ويجمع بين شرف الملكية واعتدال الارستقراطية ومساواة الديمقراطية وفضيلتها السياسية.

كذلك ربط طبيعة النظام بحجم الدولة فالديمقراطية تحتاج الى حجم صغير للدولة والارستقراطية متوسطة او واسعة.

**7- الحرية السياسية عند مونتيسكيو:** يعرفها ب انها" قدرة الفرد ان يفعل فعال وفقا للارادة" الحرية بشكل عام يقسمها الى نوعين:

**أ-الحرية السياسية:** وهي القدرة على القيام بالأفعال التي تسمح بها القيام" ويقول لا وجود للحرية السياسية في دولة ليس فيها قانون ويركز او يعتبر ان الحرية السياسية توجد الا في انجلترا اي النظام الانجليزي والدولة التي تفصل بين السلطات كذلك الحرية السياسية تعني الامن والسلام عندما يشعر الفرد بالأمن عند قيامه بفعل يسمح به القانون.

**ب-الحرية المدنية**: لم يعرفها بدقة ويقول هو ما يناقض العبودية، وهو يعتبر العبودية عار على الاوروبيين لانهم استبعدوا وابادوا الشعب الامريكي واستهزأ بنظام الرق واعتبره ليس من سمات المسيحية لأنه قد نجد في جسد عبد روح طيبة.

**\*-مبدأ الفصل بين السلطات عند مونتيسكيو:**

**نشأته:** ترجع الجذور التاريخية الاولى لمبدأ الفصل بين السلطات الى الفيلسوف اليوناني افلاطون الذي يرى بضرورة توزيع وظائف الدولة لضمان الاستقرار، ومن بعده جاء ارسطو الذي اعتبر ان الدولة تتمتع بثلاث سلطات اذ اجيد تقسيمها واجيد عمل نظام الدولة كلها، ثم جاءت اسهامات جون لوك الذي نادى بضرورة خضوع كل سلطة للقانون، الا ان مبدا الفصل بين السلطات ارتبط باسم المفكر الفرنسي مونتيسكيو الذي وضع الاسس والمبادئ التي يقوم عليها هذا المبدأ على اساس لتنظيم العلاقة بين السلطات العامة في الدولة ومنع الاستبداد.

مضمونه: يعتبر مونتيسكيو صاحب الفضل في دقة عرض مبدأ الفصل بين السلطات فاحسن صياغته وابرز مضمونه بوضوح، وقد استفاد من افكار "جون لوك" الانجليزي فتمكن من تطوير فكرة المبدأ بدقة في كتابه " روح القوانين " الذي عرض فيه المبدأ بشكل واضح. جاءت نظريته بعد دراسته لعدة اشكال من الانظمة السائدة في عصره، معتبرا ان بناء النظام السياسي المتوازن يقوم على اساس مبدا الفصل بين السلطات لضمان حماية النظام السياسي واستمراريته من خلال توزيع واضح لاختصاص كل سلطة من السلطات الثلاث:

السلطة التشريعية تقوم بإصدار التشريعات وتعديلها او الغائها، ويتولاها برلمان منتخب من طرف الشعب ويعبر عن ارادة الناخبين. السلطة التنفيذية تقوم بالسهر على تنفيذ القوانين واعلان الحرب او انهائها، وارسال واستقبال المبعوثين الدبلوماسيين وحماية الدولة من الغزو الاجنبي، واقرار الامن الداخلي. السلطة القضائية الفصل في المنازعات وفض الخصومات، ومعاقبة المجرمين.

كان كل ما يهدف اليه "مونتيسكيو" ان لا تتركز هذه الوظائف الثلاث في يد جهة واحدة، وانما تتوزع على هيئات متعددة لكي تراقب كل منها الاخرى وتمنعها من اساءة استعمال السلطة المتاحة لها، على ان يكون بينها نوع من التعاون والانسجام، فهو يدعو لعدم تجمع السلطات الثلاث في يد واحدة لكنه لا يتصور فصل مطلق بينها، اذ لابد ان يكون هناك تناغم وتناسق بينها، ولا تجزأ السلطة العليا بين الاجهزة الثلاثة. ويعني بذلك توزيع ممارسة مظاهر سلطة الدولة، وعدم تجزيئتها لان سلطة الدولة واحدة وذات سيادة على عدد من الهيئات ضمانا لعدم الانفراد بممارستها وتفاديا لاستبداد القائمين عليها.

**\* اكد مونتيسكو:**

-على توزيع السلطات وفصلها امر ضروري فليس ما هو اخطر على الحرية واقرب الى الاستبداد من جمع السلطات في يد واحدة، ولو كانت في قبضة الشعب نفسه او مجلس منبثق عنه، فالحرية هي الهدف الاسمى للإنسان.

-نادى بضرورة رقابة السلطة وبان السلطة تقوم بالحد من السلطة.

-اكد على حاجة السلطات العامة وخاصة السلطتين التشريعية والتنفيذية الى تبادل الرقابة فيما بينها، بحيث يكون للسلطة التشريعية امكانية تقييد السلطة التنفيذية وكبح جماحها والحد من غلوها، ويكون للسلطة التنفيذية نفس الامكانات تجاه السلطة التشريعية.